الأصوات المُكّممة: الإستهداف القانوني بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

تقرير خاص أعده

مركز الخليج لحقوق الإنسان

أبريل/نيسان 2016

1. نظرة عامة

ان المملكة العربية السعودية هي دولة عضو في الأمم المتحدة، وبالتالي ملتزمة بدعم واحترام المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون تحفظات. إن المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجهود التي قدمتها العديد من المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان والمواطنين على مدى العقد الماضي ألقت الضوء على الوضع الخطير للمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. وأظهر الإستهداف المنظم بحق المدافعين عن حقوق الإنسان بأن السلطات السعودية تساوي عملهم مع المعارضة المسلحة، لا سيما عندما ينطوي عمل المدافعين عن حقوق الإنسان على المناصرة مع الجمهور أو وسائل الإعلام الدولية من أجل الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان. لقد استخدمت عدة أساليب من جانب السلطات لإسكات الناشطين، بما فيها فرض حظر على السفر، الاعتقال التعسفي، التشهير، التخويف القانوني، المقاضاة، الحبس لسنوات طويلة، الغرامات، والجلد.

تستخدم النيابة العامة على وجه الخصوص، قانونَيّن بشكل منتظم لإستهداف النشطاء وهما، قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. ان المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب تُعرِّف جريمة الإرهاب بشكل واسع على أنها: *"كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها."* ان المادة السادسة (1) من قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية تُجرّم: "انتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، القيم الدينية، الآداب العامة، حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي."

لقد استُخدِمَت اللغة الواسعة لهاتين المادتين من قبل ممثلي النيابة السعودية من أجل إستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نطاق واسع من الأنشطة السلمية في مجال لحقوق الإنسان ويشمل ذلك إنشاء منظمة حقوق الإنسان، التعاطف مع نشطاء أدينوا أو استهدفوا، انتقاد سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان، الدعوة للملكية الدستورية أو إصلاحات الدولة، دعم الحملات العامة لتمكين الرجال والنساء مثل دعم حملات قيادة المرأة للسيارة، التحدث مع المنظمات الإقليمية أو الدولية لحقوق الإنسان، والدعوة أو المشاركة في الاحتجاجات أو المظاهرات من بين العديد من أنشطة الدعوة السلمية الأخرى.

وتُنفّذ محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان في المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض ويشرف عليها قضاة يعينهم وزير الداخلية شخصياً.

ويتم التعامل مع الأفراد المتهمين "بالإرهاب" بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان على أنهم أعداء للدولة بنفس الطريقة التي يتم فيها التعامل مع المتهمين بارتكاب جرائم عنيفة ومتعلقة بالإرهاب. ويستند النظام القانوني السعودي على الفقه الإسلامي الديني أو الشريعة الإسلامية دون أي تدوين للجرائم والعقوبات. ان القوانين المدونة هي فقط القوانين الإجرائية.

ومن المفارقات، يتم خرق القانون الإجرائي مرارا وتكرارا عندما يتم محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان قضائياً دون أي إشارة مشروعة إلى الجرائم أو الانتهاكات المقننة بشكل واضح. في ظل عدم وجود قانون مكتوب بشكل واضح يجرّم أفعال المدافعين عن حقوق الإنسان، يشير القضاة إلى مبدأ مؤرخ حول "عصيان ولي الأمر" لتبرير معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب أنشطة تُعتبر انتهاكاً للطاعة المطلقة المتوقعة في العصر الإسلامي القديم. وكثيراً ما يُستخدم مبدأ "التعزير" وهو سلطة تقديرية للقضاة لإصدار العقوبات المناسبة، وذلك من أجل الحكم على المدافعين عن حقوق الإنسان بأحكام طويلة بالسجن، الجلد، الغرامات أو حتى عقوبة الإعدام.

2. أنماط من استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان

وثقت منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية حالات بارزة من استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل السلطات السعودية بقدرٍ كبير من التفاصيل. ومع ذلك، فإن عدم وجود الشفافية الرسمية يجعل تقدير العدد الدقيق وطبيعة القضايا المرتبطة بأنشطة حقوق الإنسان امراً صعباً نوعا ما[1]. علاوة على ذلك، تقوم السلطات بتهديد النشطاء وأسرهم بعواقب أكثر خطورة في حال قاموا بالكشف عن أي معلومات تتعلق بإحتجازهم أو الاستجوابات أو المحاكمات لأي شخص. بالرغم من ذلك، يقوم النشطاء الشجعان مثل أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) بتحميل جميع الوثائق المتعلقة باعتقالهم ويسردون وقائع المحاكمات في موقع الجمعية على الإنترنت[2]. وتدل قائمة قضايا المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان على نمط من الترويع القانوني والإستهداف على أيدي السلطات. في الملخص التالي، سنحاول توضيح نشاطات المدافعين عن حقوق الإنسان الرئيسية التي استخدمتها المحكمة لتبرير العقوبات بحقهم في قائمة القضايا التالية:

1.2 إنشاء منظمة من أجل حقوق الإنسان

كان أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) فعّالين منذ عام 2009. لقد دعا الأعضاء الاحدى عشر إلى الملكية الدستورية ووضع حدٍ لإنتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة. لقد قاموا بتوثيق الإنتهاكات القانونية الجسيمة بدءا من التعذيب في السجون، والاعتقالات التعسفية، والسجن الطويل دون التعويض القانوني وحتى الوفاة أثناء الاحتجاز، والعديد من الانتهاكات الأخرى.

[1] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/10/muzzling-dissent-saudi-arabia-s-efforts-choke-civil-society/
[2] http://acprahr.org/

كما قاموا بعقد اجتماعات عامة لتثقيف الجمهور حول أهمية الإجراءات القانونية الواجبة ووجهات النظر الإسلامية حول حقوق الإنسان التي تتوافق مع القانون الدولي والديمقراطية. في عام 2013[3]، تعرض أعضاء الجمعية للمحاكمات في المحكمة الجزائية المتخصصة بسبب مطالبهم السلمية بحقوق الإنسان، وقامت النيابة العامة بالإستناد على قانوني مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المعلوماتية خلال المحاكمات. وتم تغريمهم بسبب العمل في منظمات حقوق إنسان غير مُرخصة على الرغم من إبلاغ الملك عن عزمهم هذا وحقيقة أنهم كانوا يعملون في المنظمة لسنوات قليلة قبل اعتقالهم، كما تم إغلاق موقع الجمعية.

ان الجدير بالذكر، بأن منظمات المجتمع المدني ممنوعة في السعودية، والقانون الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني تم اصداره في اواخر عام 2015 مع عدم وجود مادة تسمح لمنظمات حقوق الإنسان بالعمل[4]. وعلى سبيل المثال، تضمن بيان المحكمة بحق المهندس **فوزان الحربي** البالغ من العمر ستة وثلاثين عاماً، وهو أحد أعضاء جمعية حسم، التهم التالية ضده: "1)تحريض الجمهور على المشاركة في الاحتجاجات، وبالتالي عصيان ولي الأمر وحظر كبار العلماء للإحتجاجات، وهو الأمر الذي يضعف وحدة الجمهور مع زعيمهم؛ 2) التوقيع على العديد من الإعلانات العامة التي تدعو إلى عصيان ولي الأمر والتي تحرّض الرأي العام ضد سلطة الدولة واتهامها بالقمع والاغتيال وإنتهاك حقوق الإنسان؛ 3) قذف كبار علماء الدين عن طريق اتهامهم بأنهم أداة لأغراض سياسية؛ 4) اتهام النظام السياسي السعودي زوراً باستغلال الدين والقضاء لصالح ظلمه الممنهج وإنتهاكات حقوق الإنسان؛ 5) اتهام القضاء السعودي بالظلم من خلال إنتهاكه لمبادئ الشريعة الإسلامية؛ 6) المشاركة في منظمة مدنية غير مرخصة لنشر اتهامات كاذبة حول ظلم المسؤولين ومؤسسات الدولة، والتدخل بسلطات أجهزة الدولة ومؤسسات الدولة الرسمية في مجال حقوق الإنسان؛ 7) الإعلان عن إجراءات المحاكمة والتحقيق بما يشكل إنتهاكاً للتعهدات التي أخذتها السلطات بعدم نشر أي وقائع للقضية.[5]

2.2 انتقاد المؤسسات الدينية المتطرفة أو الأراء

لا يمكن مواجهة موجة التشدد الديني المتطرف التي تجتاح الشرق الأوسط إلا من قبل الأفراد المعتدلين والاصلاحيين الذين يواجهون علناً المتطرفين، ويدحضون حججهم ويدافعون عن حقوق الإنسان للجميع دون تمييز. ان **رائف بدوي** و**علاء برنجي** هما مواطنان سعوديان، من بين كثيرين، والذين تم استهدافهم بسبب تعبيرهم على الإنترنت عن الآراء التي تنتقد العقيدة الدينية المتطرفة.

[3] http://www.gc4hr.org/news/view/752
[4] http://www.icnl.org/research/monitor/saudiarabia.html
[5] https://docs.google.com/file/d/0B7p2LZUmEwG4NzZjcXlqV196eGM/edit?pli=1

أنشئ رائف موقعاً على شبكة الإنترنت لمناقشة الأفكار بطريقة ليبرالية وحكم عليه بألف جلدة والسجن لمدة عشر سنوات[6]. لقد أدى الغضب الدولي والتدخل الدبلوماسي الى وقف تنفيذ الجلد بعد أن تم تسريب فيديو لرائف وهو يتلقى أول 50 جلدة[7].

أما **علاء برنجي** وهو صحفي شاب، اعتقل من أجل الاستجواب من قبل إدارة التحقيق الخاصة في وقت مبكر في عام 2014[8]. بعد عامين، بدأت محاكمته في المحكمة الجزائية المتخصصة بسبب تغريدات ومنشورات على الفيسبوك تم استخدامها من قبل النيابة لاتهامه بالردة بسب "تعزيز حرية المعتقد والتعبير عن التعاطف مع المدافعين عن حقوق الإنسان المدانين، ودعم حملات لرفع حظر النساء من قيادة السيارات وتحريض الرأي العام ضد خادم الحرمين الشريفين من خلال اتهام الحكومة بالاحتجاز التعسفي، واستهداف الأفراد بسبب معتقداتهم ورفض الشروع في الإصلاحات."
بتاريخ 24 مارس/آذار عام 2016، تم الحكم على برنجي بالسجن لمدة خمس سنوات، والمنع من السفر لمدة ثماني سنوات وغرامة قدرها50، 000 ريال سعودي. لقد أمرت المحكمة بإغلاق حساب التغريد الخاص به على تويتر.

3.2 الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية أو اجتماعية

استهدفت الدولة بشكل منهجي المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يثيرون القلق بشأن عدم وجود إصلاحات أو الذين نشروا بطريقة سلمية مخططات الفساد لدى المسؤولين في الدولة. لقد تم نشر العديد من التقارير حول الصحفيين، الشباب، والشخصيات الدينية وقادة المجتمع الذين تم إغلاق برامجهم، طردوا من مناصبهم، منعوا من الكتابة أو تعرضوا للاعتقال أو تم الحكم عليهم بمختلف العقوبات القضائية[9].

هناك مثالان بارزان حول تلك الممارسات، قضيتا الدكتور **زهير كتبي** و**عيسى النخيفي**. ان الدكتور كتبي والذي يبلغ من العمر اثنتان وستين عاماً، هو كاتب بارز وناشط منذ فترة طويلة، وتعرض للملاحقة بشكل مستمر وسجن بسبب مطالبه بإجراء إصلاحات سياسية مراراً وتكراراً. في عام 2015، ظهر الكتبي في مقابلة خلال برنامج تلفزيوني وطني يدعو لإصلاحات سياسية ضرورية، وتحدث فيها كل عن كامل معاناته على أيدي الدولة بسبب نشاطه. بعد ذلك، اعتقل كتبي وسجن وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات، كما مُنع من الكتابة بعد ذلك أو الظهور في أي وسيلة إعلامية، وفرض عليه حظر من السفر أصدرته ضده المحكمة على ان يدخل حيز التنفيذ بعد إطلاق سراحه.

6 http://www.theguardian.com/world/2015/jan/14/-sp-saudi-blogger-extracts-raif-badawi
7 https://www.youtube.com/watch?v=K4r_izRZYLw
8 http://en.rsf.org/saudi-arabia-arbitrary-detention-10-09-2015,48332.html
9 https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2015/saudi-arabia

بالإضافة إلى ذلك، تم إيقاف البرنامج التلفزيوني وطُرِد الصحفي الذي قابله من وظيفته. واجه الكتبي أثناء احتجازه مشاكل طبية خطيرة وتدهورت حالته الصحية، وكان هناك نقص في النظافة الجيدة وإمكانية محدودة في الحصول على الرعاية الطبية في السجن[10].

كان عيسى النخيفي ناشطاً اجتماعياً في مجتمعه، احتج على سياسة الحكومة في تهجير العائلات من الحدود السعودية اليمنية بسبب إجراءات أمنية ودون اعطائهم تعويض مناسب عن الأرض أو الممتلكات. وتم الحكم على عيسى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وثمانية أشهر، وتم إطلاق سراحه بتاريخ 06 أبريل/نيسان 2016 بعد إكمال مدة محكوميته. لقد ذكرت عائلته أنه تعرض للتعذيب، ووُضِع في الحبس الانفرادي بعد أن بدأ إضراباً عن الطعام للمطالبة بالعدالة.[11]

قال ولي العهد السعودي ووزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في مقابلة تلفزيونية في معرض تعبيره عن موقف الدولة السعودية من المطالبات بالمسائلة والإصلاحات، بأنه لا ينبغي أن يتدخل أو يعلق المواطنون على الشؤون العامة لبلدهم.

4.2 التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية / وسائل الإعلام

لقد عوقب العديد من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في النظام القانوني بسبب تعاونهم مع المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والتعليق على حالة حقوق الإنسان في وسائل الإعلام وحضور الاجتماعات الإقليمية مع المدافعين عن حقوق الإنسان. أما المثال الصارخ على ذلك فهو قضية المدافع البارز عن حقوق الإنسان **وليد أبو الخير**، مؤسس منظمة مرصد حقوق الإنسان في السعودية، حيث حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاما، والمنع من السفر لمدة خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ إطلاق سراحه وغرامة مالية كبيرة. وشملت التهم الموجهة إلى وليد على *"تشوية سمعة المملكة في الخارج باستعداء المنظمات الحقوقية الدولية وإصدار تصريحات مرسلة تضر بسمعة المملكة وتحرض عليها وتنفر منها"*.

كما تم فرض الحظر من السفر على مدافعة حقوق الإنسان **سمر بدوي** دون أي مسوغ قانوني أو محاكمة بسبب سفرها وتعليقاتها على حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. وقد تم استدعاء سمر للتحقيق عدة مرات، وتعرضت لفترات اعتقال قصيرة بشكل تعسفي دون أي أساس قانوني بسبب عملها.[12]

---

[10] https://www.hrw.org/news/2015/08/10/saudi-arabia-prominent-writer-detained

[11] http://www.icfr.info/ar/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D9%8A%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%B7/

[12] https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/01/saudi-arabia-arrest-of-human-rights-defender-samar-badawi-latest-attempt-to-intimidate-activists/

وبالمثل، تم الحكم على مدافع حقوق الإنسان **فاضل المناسف** وهو ناشط بارز بالسجن لمدة خمسة عشر عاما، والمنع من السفر بعد إطلاق سراحه ولمدة خمسة عشر عاما، وغرامة قدرها 100,000 ريال سعودي بسبب تواصله مع وكالات الأنباء الأجنبية مما أدى إلى الإضرار بسمعة الدولة.[13]

5.2 المناصرة والأنشطة السلمية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان

قامت السلطات باعتقال واحتجاز العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، وطلبت منهم كتابة تعهدات بالكف عن أنشطة المناصرة والمطالبة بحقوق الإنسان. وتم احتجاز السائقات مرارا، واستُدعي أولياء أمورهن، وطُلِب منهن كتابة تعهدات بعدم القيادة مرة أخرى أو دعم رفع حظر القيادة الذي تفرضه الدولة.[14] وألقي القبض على ناشطتين وتم إرسالهما إلى السجن لمدة 72 يوماً، كما أحيلتا إلى المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب بسبب التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية لتشويه سمعة الدولة[15].

استجابت المدافعتان البارزتان عن حقوق المرأة **فوزية العيوني** و **وجيهة الحويدر** لنداء استغاثة من امرأة كندية متزوجة من مواطن سعودي، وأدى ذلك إلى القبض عليهما من قبل السلطات بتهمة تحريض الزوجة ضد زوجها. وتلقت السيدتان حكماً بالسجن لمدة عشرة أشهر وعامين من المنع من السفر. لقد تدخل محافظ مدينتهما وأوقف عقوبة السجن، ولكن لاتزال عقوبة المنع من السفر وممارسة أنشطة المناصرة مستمرة[16].

لقد دعم **طارق المبارك** وهو مدون وكاتب، حملة قيادة النساء للسيارات من خلال شراء شريحة استخدمت من قبل منسقات الحملة لاستقبال رسائل دعم مسجلة تتضمن القيادة علناً. لقد اعتقل طارق لعدة أيام ووضع في الحبس الانفرادي دون الوصول إلى العائلة أو الأصدقاء، كما أجبر على كتابة تعهد بعدم التواصل مع أي ناشطين أو إظهار أي رأي عام لدعم حملة قيادة السيارة النساء[17].

وعوقِب مواطن لم يكشف عن اسمه مؤخراً بالسجن عشر سنوات و 2000 جلدة بسبب استخدام حسابه على الإنترنت للتعبير عن مختلف الآراء الدينية التي تنفي وجود الله. نُشِر الخبر في الجريدة الرسمية "الوطن" لترهيب المواطنين الآخرين من التعبير عن الآراء التي تتحدى تلك التي تمتلكها الدولة.[18]

---

13 https://www.hrw.org/news/2014/07/07/saudi-arabia-15-year-sentence-prominent-activist
14 http://www.gc4hr.org/news/view/885 & http://www.gc4hr.org/news/view/859
15 https://www.hrw.org/news/2014/12/02/saudi-arabia-release-women-driving-activists
16 https://www.hrw.org/news/2013/06/17/saudi-arabia-activists-convicted-answering-call-help
17 http://en.rsf.org/saudi-arabia-saudi-journalist-detained-over-31-10-2013,45408.html
18 http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=254325

تم استهداف العديد من المتظاهرين في المنطقة الشرقية من السعودية ومحاكمتهم بتهمة عصيان العاهل. وتكمن خطورة الوضع في أن الكثير منهم يواجهون أحكام بالإعدام دون إنصاف قانوني.[19]

3. الخاتمة

في الختام، يهدف هذا التقرير إلى توضيح الإستهداف الممنهج لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بحق النشطاء الذين يعملون بشدة ضد القيود السياسية والدينية الراسخة دون منصات للترويج لأفكارهم بأمان.

إن رد الدولة بالملاحقة القضائية والحكم على المواطنين بسبب دعوتهم للتظاهر أو إنشاء منظمات مجتمع مدني أو توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان هو إشارة واضحة إلى عدم التزام السلطات السعودية بتعهداتها الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. إن الحكومة السعودية مطالبة بالتمسك بالتزاماتها الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة بالتوصيات الصادرة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الاستعراض الدوري الثاني لسجلها في مجال حقوق الإنسان[20]. لقد تم حث السعودية بشكلٍ خاص، على الاستمرار في العمل لمواءمة الإطار القانوني ومرجعياتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية للأمم المتحدة. ويضمن الإعلان العربي لحقوق الإنسان[21] الذي تم تمريره من قبل الدول العربية في عام 2008 حق المواطنين في حرية اختيار نظامهم السياسي والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون ترهيب أو مضايقة (في المادة 2). كما ينص في (المواد 6 و 7) بأنه يجب فرض حكومة الإعدام فقط على أشد الجرائم خطورة، وليس من بينها الاحتجاج أو تحريض الرأي العام على إجراء إصلاحات أو اعتماد حقوق الإنسان، لا سيما على من هم أقل من 18 سنة من العمر. ويحدد الإعلان أيضا حقوق المواطنين في المحاكمة العادلة، من خلال محاكم عامة ومستقلة ونزيهة (في المواد 11–13). كما يجب ضمان الحق في الحرية والأمن لجميع المواطنين، ويجب عدم تنفيذ الاعتقال التعسفي والاحتجاز أو الملاحقة القانونية دون قوانين مكتوبة محددة (في المادة 14). باختصار، ينبغي أن يتم محاسبة السلطات السعودية على سوء المعاملة بحق مواطنيها، ولا سيما في ضوء التهديدات المسلحة المتطرفة والعنيفة التي تجتاح المنطقة في ظل غياب الأصوات الإصلاحية وحرية التعبير، ويجب ضمان بيئة تمكِّن المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم بشكل سلمي وتدريجي للتأثير على إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم المسيسة والمضطهَدة.

---

19 https://www.washingtonpost.com/news/morning-mix/wp/2015/10/07/ali-al-nimr-was-a-boy-when-thrown-in-saudi-prison-now-hes-a-man-and-is-sentenced-to-die/

20 http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/SASession17.aspx

21 https://www1.umn.edu/humanrts/instree/loas2005.html